الشراكة الأمنية للجزائر مع منظمة حلف الشمال الأطلسي بين الماضي، الحاضر والمستقبل

Algeria's security partnership with the North Atlantic Treaty Organization between the past, present and future

د. مصطفى عريعير
جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس
m.arihir@univ-soukahras.dz

تاريخ الارسال: 2020/01/17	تاريخ القبول: 2021/01/26	تاريخ النشر: 2022/01/25

ملخص:

مرت علاقة الجزائر بحلف الناتو بمرحلتين: المرحلة الأولى تتمثل في تأثير ماضي الحلف المساند للقوة الاستعمارية والذي كان له أثر في السياسة الأمنية الجزائرية اتجاه الحلف في فترة ما بعد الاستقلال، ثم المرحلة الثانية التي شهدت تقارب وكان من بين أسبابها إعادة الاعتبار للجزائر على المستوى الدولي للحاق بالركب وإعادة بعث مشروع الجزائر كرائدة في مكافحة الإرهاب وكقوة في البحر الأبيض المتوسط وفي إفريقيا. نتج هذا التحول عن تغير الهوية السياسية للجزائر، أما بالنسبة لمنظمة الحلف الأطلسي فتعد هذه الشراكة جزءًا لا يتجزأ من تكيف الناتو الخارجي مع البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة وفي الوقت نفسه تشكل عنصرا هاما في سياسة الانفتاح والتعاون التي يتبناها حلف الناتو اتجاه دول أوروبا الشرقية وبقية العالم.

فمستقبل هذه العلاقة مرهون بمدى الاستقرار والتغير في الهوية السياسية للفاعلين وكذلك القيم المشتركة على مستوى النظام الدولي.

فهم المتغيرات وكذلك الاسباب التي أدت إلى التغيرات في السياسة الامنية في الجزائر سوف يمكننا من قراءة أفضل للكشف عن طبيعة ومدى أهمية الشراكة الأمنية بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي والمتغيرات التي تحكمها.

الكلمات الدالة: الناتو، شراكة أمنية، البحر الأبيض المتوسط، سياسة دولية، الجزائر.

المؤلف المرسل: د. مصطفى عريعير

Abstract:

The Algeria's security partnership with NATO has known two periods: The first one is characterized by the influence of the alliance past (NATO supporting to the colonial power), which had an impact on the Algerian foreign policy towards the alliance in the post-independence period, the second one is marked by a rapprochement, among which the Algerian image at the international level was reconsidered, this change is due to the changing in the political identity of Algeria, Algeria as leader in fighting against terrorism in the Mediterranean and Africa (role identity). The extent of stability and change, both in Algerian political identity and NATO but also in common values at the level of the international system, determines the future of this relationship.

Understanding the variables as well as the reasons of change of the Algerian security policy, enable us to know the nature and how important is the security partnership between Algeria and NATO and also variables that influence it.

Keywords: NATO, security partnership, Mediterranean, international policy, Algeria.

مقدمة:

بدأت الشراكة الأمنية أو بما يسمى بالحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي في عام 1994، والجزائر انضمت إليه فقط في مارس 2000، ويرتبط هذا الحوار من وجهة نظر المنظمة بأمن أوروبا والتي ترى أنه مرتبط بشكل كبير بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط[1]. ونتيجة لذلك يعد هذا الحوار جزءًا لا يتجزأ من تكيف الناتو الخارجي مع البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة ، وفي الوقت نفسه يشكل عنصرا هاما في سياسة الانفتاح والتعاون التي يتبناها حلف الناتو اتجاه دول أوروبا الشرقية(التي من بينها دول أصبحت عضوا في هذه المنظمة)، وكذلك اتجاه دول جنوب المتوسط التي هي في حوار وفي شراكة مع حلف الشمال الأطلسي ، فتعتبر هذه المنظمة هذا الحوار "كمكمل للحوارات والشراكات الموجودة التي تربط الدول المتوسطية مثل حوار 5+5[2]"، والجزائر

قبلت دعوة مجلس الحلف للانضمام إلى الحوار في مارس 2000، ومنذ ذلك الحين لم تعد تلك الدولة "التقدمية" (progressiste) و لكنها كيفت سياستها الأمنية بما يخدم طموحاتها، فأهداف كل دولة متوسطية ومصالحها تختلف وليست متشابهة بالضرورة، وبهذا فإن البحث في المتغيرات التي أدت بالجزائر إلى تغير نهج سياستها من دولة "تقدمية" (الماضي) إلى دولة منخرطة في شراكة أمنية مع منظمة اورواطلسية (الحاضر)، لجدير بالدراسة.

ربما لا يجب النظر الى هذا التغير على أساس أنه مجرد تغير حتمي تفرضه التوازنات الدولية على مستوى النظام الدولي، وإلا كيف يمكن تفسير تحفظ الجزائر على تنظيمات أخرى مثل " الإتحاد من أجل المتوسط"، فالجزائر لم تكن متحمسة لمشروع"الإتحاد المتوسطي" الذي أصبح فيما بعد يسمى " بالحوار من اجل المتوسط" ولم تعول عليه كثيرا بالرغم من انخرطها فيه، بالرغم من أنه كان ذا طابع أوروبي وبمبادرة فرنسية. وهذا ما يجعلنا نتساءل عن ماهية الدواعي والأسباب والمتغيرات التي تتحكم في دخول الجزائر في شراكة مع حلف الناتو وتصبح شريك استراتجي يعول عليه.

الفرضية:

اذا كانت التهديدات تبنى وليست طبيعية، فإن قرار الانضمام إلى الحلف أو الاشتراك فيه تحكمه اعتبارات «الهوية السياسية »،اي علاقة تنتج عن "Intersubjectivity[3]"البينذاتية، أي ان الدول تتفاعل فيما بينها، هذا المفهوم الفلسفي الذي استعمله فيخت Fichte و هيڤل Hegel في تحليلهم للاحتياجات الأنطولوجية للإنسان على اساس " ان كل واحد ليس لنفسه الا ان يكون من اجل وبالآخرين [4]" اي دور الاخر في تكون الذات وتكوين الهوية والاعتراف بها، انتقل هذا المفهوم الى حقل السياسة الدولية عن طريق "المقترب البنائي " [5] (constructiviste approach)، هذا المقترب يخرج السلوكيات السياسية من العقلانية المادية البحتة الى عقلانية متعددة وتخضع الى الهوية السياسية، لأن الهويات متعددة،فالعقلانية المادية الموضوعية أنتقدها الباحث في مجال العقلانية(rationality)، Herbert Simon حيث يقول : "لو افترضنا ان صاحب القرار لديه فكرة موضوعية عن العالم كما هو موجود فعلا وان لصاحب القرار قدرات غير محدودة في القيام بحسابات، هذا ينتج عنه نتيجتين مهمتين : اننا سوف لن نحتاج الى التفرقة مابين العالم الموضوعي و ادراك صاحب القرار لهذا العالم، لأنه يدركه كما هو، والثانية نستطيع ان نتنبأ باختياراته لأنه عقلاني، فاختياره يكون عقلاني وفقا لمعرفته

الموضوعية للعالم من دون الحاجة الى الرجوع الى ادراكه[6]". هذا ما ادى به الى اعطاء بديل الذي يتمثل في العقلانية المحدودة "Bounded rationality " التي تعني أن صاحب القرار يفحص البدائل المتوفرة لديه ويقوم بعملية استبعاد البدائل الغير مرضية له الى أن يصل الى البديل الذي يرضيه[7]. الا ان هذا لم يحل المشكل لان ماهو مرضي يختلف من دولة لأخرى!

وهنا تكمن مساهمة النظرة البنائية في اعطاء مصدرا لهذه الخيارات ينطلق من الهوية وتفاعلها مع الهويات الاخرى، بعد ما كان ينظر اليها على اساس انها اختيارات موضوعية بحتة، قدم البنائيون امثال wendt اعتبارات الذات وتفاعلها مع الغير في تكوين خيارات اصحاب القرار.

الفرق ما بين النظرتين، اي بين النظرة المادية البحتة والنظرة التي تعتمد على «الهوية» ، هو أنه في الحالة الأولى ، يكفي أن تكون لدينا المعطيات الموضوعية لفهم القرار والتنبؤ به، بينما تفسيرنا في الحالة الثانية للسلوك، يتوقف على معرفتنا بالعلاقة التفاعلية الموجودة مابين الفواعل ذات هويات مختلفة.

ان فكرة القرار العقلاني الموضوعي كما رأينها آنفا تفرز العديد من النقائص، فالقول أن الحلف يقوم بمجرد توافر نفس العوامل الموضوعية -النظرة المادية البحتة- التي أدت إلى نشأته و زواله بمجرد زوال العوامل الموضوعية ليست دقيقة و نفس الشيء ينطبق على الانضمام و الشراكة، لان هذه النظرة ربما تفسر لماذا زال حلف وارسو بعد انتهاء الحرب الباردة أو بالأحرى تفوق المحور الغربي الرأسمالي (أي ان زوال الحلف بزوال الاعتبارات الموضوعية التي أدت إلى نشأته : الدفاع عن الكتلة الشرقية بقاءا وامتدادا)، الا انها لا تفسر لنا لماذا التهديدات بقية قائمة حتى بعد انهيار الكتلة الشرقية وبعد تفوق المعسكر الغربي. ذلك لان التهديدات مبنية على اعتبارات «بينذاتية» أكثر من اعتبارها نابعة من دواعي موضوعية، والدليل أن حلف الناتو لم يزول بزوال السبب الموضوعي الذي نشأ من أجله: أي أن التصدي للمعسكر الشيوعي واحتوائه لم يؤدي إلى زوال الحلف ولا إلى زوال التهديدات، بل بقيت قائمة، اي التهديدات والحلف معا.

لاختبار فرضيتنا سوف نعتمد على منهج تحليل المحتوى وعلى تقنية Harold Dwight Lasswell في الاتصال.

المنهج وتبريره: تحليل المحتوى

تعتمد طريقتنا على مدركات صناع القرار وذلك بدراسة خطبهم وبياناتهم (التعبيرات والأفعال). لقد وضعنا تصنيفًا للمصادر وفقًا لقيمتها وأصالتها من أجل تحليل مواقف صناع القرار. للقيام بذلك، جمعنا مجموعة من الوثائق الرسمية، أي البيانات والوثائق الدبلوماسية السرية وغير السرية، كذلك خطب ومؤتمرات صحفية من قبل الجهات الفاعلة الرئيسية في السياسة الخارجية. تحتوي هذه الوثائق على مواقف واتجاهات صانعي القرار وكذلك اتفاقيات التعاون وتبادل الزيارات. مأخوذة من المواقع الرسمية، هناك أيضا معلومات واردة من متخصصي في السياسة الخارجية والدولية، ومصادر اخرى نستعملها في مواجهة الخطاب الرسمي.

هذه الطريقة، اي تحليل المحتوى، تتناسب مع المقترب المستخدم، أي المقترب البنائي، من حيث أنها تعتبر ان السلوك اللغوي للإنسان يعبر عن هويته وميوله واتجاهاته.

سوف نعتمد على الجانب الوصفي في هذه الطريقة لان التركيز على الكم قد يكون مضلل، فاستعمالنا للوصف ومواجهة المعطيات الرسمية مع معطيات أخرى غير رسمية من مصادر غير رسمية يمكن ان يوصلنا أكثر للحقيقة.

التقنية المستعملة في دراسة الوثائق: هي تقنية يعود أصلها إلى عالم هارود لا سؤال يعتمد تعاملنا مع الوثائق المختلفة على طريقة تم تطويرها في المجالات التاريخية والاتصال، لتحليل الوثائق كرسائل من مرسل إلى مرسل إليه، بالإجابة على عدد من الأسئلة، التي وضعها العالم السياسي الأمريكي هارولد لاسويل[8] ، وهي الإجابة على الاسئلة التالية: من هو مؤلف الوثيقة؟ ما محتوى الرسالة؟ ماهي الوسيلة المستخدمة؟ لمن موجهة الوثيقة (المستلم)؟ نتيجة الرسالة والسياق الذي تدخل فيه؟

فهم المتغيرات وكذلك الاسباب التي أدت إلى هذه الخيارات والتغيرات في السياسة الامنية في الجزائر سوف يمكننا من قراءة أفضل للكشف عن طبيعة ودرجة أهمية الشراكة الأمنية بين الجزائر وحلف الشمال الأطلسي والمتغيرات التي تحكمها.

لتفسير هذا التغير، يجب أولا فهم السياسة الخارجية وعلاقاتها بالسياسة الدولية، أي الاطار الذي توجد فيه العلاقات الامنية، لان العلاقات الامنية هي جزء من السياسة الخارجية والسياسة الدولية، بل تعد أهم مكون لهما، ومن ذلك يمكننا التساؤل حول مصدر الخيارات و التعبير عنها، ثم بعد ذلك نطرح المتغيرات التي تتحكم في الشراكة

الأمنية وكذلك الأسباب والأهداف التي من أجلها أصبحت الجزائر عضوا في الحلف وإمكانية استقراء مستقبل هذه الشراكة.

1. السياسة الخارجية و المتغيرات التي تحكم العلاقات الأمنية

سنتعرض أولا إلى السياسة الخارجية وعلاقاتها بالمفاهيم الاخرى والتعرف على مصدر أو أصل(The origin) الخيارات والتعبير عنها، ثم بعد ذلك نطرح المتغيرات التي تتحكم في الشراكة الأمنية.

1.1 مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

السياسة الخارجية هو الإطار الذي ترسم فيه توجهات الدولة على المستوى الخارجي، فهي الإطار الذي تحاول فيه الدولة التعامل مع البيئة الدولية، وليست فقط علاقات مابين حكومات ولكن تعتبر الحارس للمصالح الوطنية[9].

يبدو، للوهلة الأولى، تحليل السياسة الخارجية والسياسة الدولية متشابهاً، ومع ذلك،يشير كل مصطلح إلى مفهوم متميز، وفقًا لهولستي Holsti، تتعلق السياسة الخارجية بأهداف وإجراءات (القرارات والسياسات) لدولة واحدة أو أكثر ، بينما تتعلق السياسة الدولية بالتفاعلات بين دولتين أو أكثر[10]. وبالتالي، فإن السياسة الدولية ليست بأي حال من الأحوال مجموع السياسات الخارجية بل هي تفاعلها.

أما بالنسبة للعلاقات الدولية فهي علاقات متشابكة وتمثل مجالا أوسع[11]، بالفعل منذ إدخال العديد من الجهات الفاعلة في تحليل السياسة الدولية والتطور الذي حدث على مستوى التنظير فإن المفهوم توسع، من التركيز على الدولة كمستوى لتحليل العلاقات مابين الدول وكفاعل رئيسي -والذي يشير إلى "السياسة الدولية" -إلى جهات فاعلة متعددة (حكومية وغير حكومية) والتي تمس عدة جوانب ومجالات (اقتصادي، اجتماعي، سياسي، الخ. وبالتالي فإن تحليلينا للشراكة الأمنية الجزائرية الأورأطلسية لا يتم فقط في إطار السياسة الخارجية أي الأهداف والإجراءات والقرارات والسياسات على مستوى الدولة التي تمس الجانب الامني ولكن تفاعل هذه السياسات مع بعضها البعض، أي السياسة الدولية.

سياسة الأحلاف هي من بين السياسات التي تعتمدها الدول للمحافظة على أمنها و بالدرجة الأولى بقائها، قد تتعدد الأسباب التي تدفع إلى الانضمام لأحلاف، هناك من رأى أن الدول تتوق أكثر إلى تحقيق التوازن ضد التهديدات، تهديدات قد تكون مشتركة

وجماعية وهذا ما يدعو إلى تحقيق الأمن المشترك أو الجماعي عن طريق التجمع في حلف[12] .

والمعلوم أن المقتربات في السياسة الخارجية والدولية اختلفت في الرؤى ولكنها اتفقت في أن الأمن يعد مصلحة حيوية وأساسيه، بقاء الدولة يعد اولوية الأولويات والدولة تعيش في بيئة غير مستقرة وغير آمنة وتسودها الفوضى. فالمقتربات النظرية في العلاقات الدولية والسياسة الدولية تتفق في ضرورة الامن وتضعه في سلم اولوية الاولويات لكن مصدر التهديدات وكيف يتم تجاوزها اي تحقيق الامن هو الذي يعد مجال اختلاف مابين هذه المقتربات[13].

الأمن يعتبر من بين أهم المصالح التي تبناها المذهب الواقعي، National security، فالجانب الأمني، أو المصلحة الأمنية لا تحدد فقط وفقا للاعتبارات أو متغيرات موضوعية مثل القوة، الجغرافيا، الخ كما يعتقد الواقعيون،فالواقعيين البنيويين الكلاسيكيين يرون أن التهديدات يمكن أن تأتي من التوزيع غير المتكافئ للقوة[14]، في حين يرى أنصار البنائية (constructiviste)مثل ويندت Wendt أن "التهديدات الاجتماعية مبنية ، فهي ليست طبيعية[15]"، أي أنها ليست موضوعية بقدر ماهي «لتفاعل الذوات » ،(intersubjectives)، وبالتالي ، فتصور الدول كما يقول Finnemore Martha لأنفسهم ولغيرهم ، وللنظام الدولي ، وللمكانة الخاصة بهم ، وكذلك لمكانة الآخرين ، داخل النظام الدولي، هو من يحدد المصلحة الأمنية ويبرر الخيارات. لذلك سوف نقدم المحددات والمتغيرات التي يمكن ان تلعب دورا في تحديد السياسة الخارجية وتفاعلها مع السياسة الدولية وكيف أن هذه المحددات والمتغيرات والتي من بينها وأهمها المصلحة الوطنية، ماهي إلا نتاج لتصورات الدول لأنفسهم ولغيرهم، كما شرحنا هذا المفهوم آنفا ب " البينذاتية" ونكمل توضيحه مع الهوية السياسية للدولة وكيفية بنائها، في تعرضنا للعنصر المتعلق بالمتغيرات التي تحكم العلاقات الأمنية.

2.1 المتغيرات التي تحكم العلاقات الأمنية

السياسة الخارجية لها عدة محددات منها ما هو جغرافي ومنها ما هو اقتصادي، المبادئ الإيديولوجية، المحددات الشخصية والمجتمعية والمحددات الخارجية، كل هذه المحددات مجتمعة تساهم في رسم السياسة الخارجية للدولة وتكوينها. فنقصد بالعوامل الإيديولوجية، المبادئ التي تحكم التوجهات في السياسة الخارجية فهي خليط من

المبادئ و المعتقدات "belief system[16] "،أما العوامل الشخصية فهي التكوين الشخصي للفرد ثقافته وكذلك انتماءاته الشخصية علاقاته، الخ. ونقصد بالمحددات الخارجية هي ما تسفر عنه البيئة الدولية التي يحكمها التعاون تارة والصراع تارة أخرى.

يؤكد بوتنام(Putnam)،ان صانعي القرار يجدون أنفسهم بين"لعبة على مستويين"،حيث أن صانع القرار يلعب على مستويين (الداخل والخارج)، وبالتالي فإن السياسة الخارجية هي جزئيا انعكاس للسياسة الداخلية، علاوة على ذلك، يرى البعض أن "النظام الاجتماعي والاقتصادي الداخلي هو الذي يحدد نوع المواقف التي ستتخذها الدولة وتدافع عنها على المستوى الدولي،وبعبارة أخرى فإن جل هذه العوامل وغيرها تساعد في تحديد المصالح الوطنية، إلا أن هذه المحددات كلها هي نتاج لتصورات ولذلك فالمصالح في النهاية هي " تصور الدول لأنفسهم ولغيرهم ، وللنظام الدولي ، وللمكانة الخاصة بهم وكذلك لمكانة الآخرين داخل النظام الدولي[17] "،لذلك سوف يكون تفسيرنا لوجود الجزائر في الشراكة الأمنية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي والمتغيرات التي تحكمها على هذا الأساس. أي كيف يتصور صناع القرار لأنفسهم ولغيرهم وللنظام الدولي وللمكانة الخاصة بهم وكذلك لمكانة الآخرين داخل النظام الدولي.

2. الهوية السياسية، المصلحة الوطنية وموقف الجزائر من الحلف الأطلسي

سوف نقوم بتفسير العلاقات الجزائرية الأطلسية على ضوء متغير المصلحة الوطنية الذي يخضع إلى اعتبارات «بينذاتية» وبالضبط إلى تفاعل الهويات السياسية لدول و مع متغير النظام الدولي، فالهوية السياسية تنتج عن التفاعلات السابقة واعتراف الأخرين بها[18]، فهي "incorporate "،أي عملية داخلية وخارجية "endogenous and exogenous " في نفس الوقت، أي أن الهوية نفسها مكونة جزئيا من قبل الفواعل نفسها وباعتراف الجهات الفاعلة الأخرى[19].

إن وجود هوية مميزة أمرًا مهمًا، حيث يعمل كدليل لتحديد الأهداف، ولكن أيضًا للتصرف في عالم معقد حيث يميل صناع القرار إلى تحقيق استقرار معين في هويتهم ودورهم وتاريخهم[20]. إن لهذه الهوية السياسية تأثير كبير لأن المصالح في النهاية هي " تصور الدول لأنفسهم ولغيرهم، وللنظام الدولي"، الذي هو بدوره نتاج لسلوكات متكررة لدول وتفاهمات ومعتقدات ومعارف مشتركة وقواعد مقبولة لدى الفواعل[21]. ولذلك وفقا لهذا التحليل سنجد أن العلاقات الجزائرية الأطلسية مرت بمرحلتين، المرحلة الأولى تبدأ

باستقلال الجزائر إلى غاية نهاية التسعينات والمرحلة الثانية تبدأ بقبول الجزائر الشراكة الأمنية مع منظمة الحلف الأطلسي سنة 2000 إلى يومنا هذا.

1.2 المرحلة الأولى، من الاستقلال إلى 1999

إن دور الحلف الأطلسي في ثورة الجزائر ومساهمته فيها إلى جانب عضو من أعضائه "فرنسا" كان له دور في موقف الجزائر غداة الاستقلال، فالعلاقة نشأت عنها تصورين التصور الأول وهو تقديم الشعب الجزائري كبطل الذي هزم أعتى قوة استعمارية التي كان خلفها الحلف الأطلسي، فالنصر كان كبير لأن الشعب هزم فرنسا وحلفائها الحلف الأطلسي، والتصور الثاني هو أن الحلف الأطلسي هو مدعم الإمبريالية والقوى الاستعمارية و بالتالي لا يمكن إلا أن يكون عدو وتهديد إلى الجزائر، ولذلك فلا يتصور أن تتعاون الجزائر مع الحلف الأطلسي فكان على صناع السياسة الخارجية الجزائرية أن يتعاونوا مع القوى التقدمية الاشتراكية المعادية للإمبريالية الغربية، إذا لم يكونوا يعتبرون الاتحاد السوفيتي و الدول الاشتراكية تهديدا عسكريا ولا تهديدا على الهوية السياسية للجزائر، فعدة وثائق تعبر عن هذا التصور منذ الاستقلال نعطي مثال وثيقة "مؤتمر طرابلس[22]" التي تعتبر وثيقة إيديولوجية بالدرجة الأولى، كذلك "ميثاق الجزائر[23]" قدمت الجزائر على أنها قوة تقدمية اشتراكية معادية للإمبريالية الغربية، و المحور الغربي هو من كان يو صف بهذا التهديد.

هذه الهوية السياسية للخارجية الجزائرية لم تكن فقط مجرد سرد لمبادئ السياسة الخارجية التي تعتمدها الجزائر ولكن كانت الهوية المعروفة بها عبر العالم و المعترف بها، فالجزائر كانت تعتبر"قبلة الثوار" والناطق باسم العالم الثالث في ثورته ضد الاستعمار الجديد و الإمبريالية، نعطي مثال، "البيان الجزائري-الكوبي المشترك الذي يدين فيه عمومًا مبدأ الحفاظ على قواعد عسكرية أجنبية في دولة مستقلة، وكذلك موقف المندوب الجزائري لدى اللجنة القانونية للأمم المتحدة،الذي عارض فكرة عدم انتهاك حرمة المعاهدات الاستعمارية الجديدة[24] " وكان يلمح فيها عن خروج الجزائر عن اتفاقية إيفيان في العديد من بنودها،لقد كان يقلق هذا التوجه فرنسا و العالم الغربي على رأسها الولايات المتحدة حسب وثيقة دبلوماسية فرنسية[25]، هذا ما أكده حوار مع بن بلة مع قناة الجزيرة لاحقا الذي يعتبر أن أمريكا بالنسبة له كانت هي محور الشر[26].

بالرغم من أن بومدين كان أكثر براغماتية وعمل على نهج الجزائر دول حيادية، انتهجت سياسة عدم الانحياز وكانت عضو فعالا في الاتحاد، هذا ما سهل عليها العمل مع الولايات المتحدة أو مع الدول الغربية في المجالات الأخرى الغير امنية و الدليل الجانب الاقتصادي و منها قطاع النفط الذي ساعد الجزائر في تأميم المحروقات[27]، إلا أن هذا لم يغير نظرة أمريكا وحلفائها، فكان للولايات المتحدة باعتبارها وراء تكون الحلف الأطلسي أثر في شيطنة الحكومة الجزائرية بوصفها إرهابية، لعدة اعتبارات منها ضلوعها في الحرب إلى جانب العرب ضد الكيات الصهيوني ،تظهر وثيقة دبلوماسية[28] سرية هذا الامتعاض للخارجية الأمريكية اتجاه الجزائر والتي بالرغم من إتباعها سياسة الحياد علانا و الوسطية، إلا أن رفضها للسياسات الإمبريالية وتحمسها لصراع العربي الإسرائيلي وعدة قضايا أخرى، جعلها تحسب على الإتحاد السوفيتي، فكان الطابع التقدمي يغلب على السياسة الخارجية الجزائرية، وقوفها إلى جانب الثورات التقدمية و المقاومات التي تقاوم الاستعمار، خاصة القضية الفلسطينية، كانت له مخلفات دبلوماسية.

بالرغم من أن هذه الصورة عن الجزائر بدأت تتقلص مع مرور الوقت وذلك لنجاعة الدبلوماسية الجزائرية في حل العديد من النزاعات،خاصة منها النزاع الإيراني الأمريكي حول قضية الرهائن المحتجزين في طهران، والتي بلغت ذروتها في جانفي1981 وكان لدبلوماسية الجزائرية دور في انفراجها، ومن ذلك الحين بدأت تتبدل نظرت الولايات المتحدة للجزائر، باعتبارها دولة لها دبلوماسية قوية و يمكن الوثوق فيها، لقد نالت "الإعجاب العالمي وتبدلت صورتها لدى الولايات المتحدة حيث لم تعد تظهر كعمود من أعمدة الإرهاب الدولي[29]" يقول بول بالطا ، بل اعتبارها جادة وصارمة وذات كفاءة ومحترمة وهكذا ولمدة عقدين (السبعينات و الثمانينات) ، دعت الجزائر إلى نظام اقتصادي جديد (NIEO) ،وتعهدت بحل النزاعات المختلفة، فغالبًا ما تم التماس وساطتها،إلا أنها لم تدخل في شراكة أمنية مع منظمة الحلف الأطلسي للاعتبارات السابقة الذكر، فلو حاولت الجزائر التعاون مع المحور الغربي بشكل مباشر، سيعتبر إنتحار إيديولوجي وتشويه لسمعتها كدولة تقدمية على المستويين الداخلي والخارجي.

إلا أن التغيرات التي حدثت في الجانب الداخلي الجزائري، والتي من بينها الأزمة الاقتصادية، وأنهار المعسكر الشرقي في نهاية الثمانينات و تفوق المعسكر الغربي، أدى إلى تكيف السياسة الجزائرية في الجانب الداخلي بانتهاج التعددية الحزبية و الانفتاح ذا

الطابع الديمقراطي و الدخول التدريجي في اقتصاد السوق،كذلك هيمنة المعسكر الغربي وتفكك المعسكر الشرقي وبداية إدماجه في التيار المهيمن كان له دور في التحول الذي سيطرأ على السياسة الامنية الجزائرية اتجاه الحلف.

التحول على مستوى النظام الدولي ترجمه المنظرون أمثال فوكوياما بإصدار كتب تأكد على هذا التحول، فعنوان كتاب "نهاية التاريخ والرجل الأخير" لم يدع الشك في هيمنة القيم الغربية، انتصار وتفوق أصبح يجلب انضمامات جديدة من دون توقف حسب فوكوياما[30]، وتم حينها تكييف الناتو مع هذه البيئة الدولية الجديدة، أي البيئة الأمنية بعد الحرب الباردة ،الذي دفع بمنظمة حلف الناتو إلى سياسة الانفتاح والتعاون اتجاه دول أوربا الشرقية(التي من بينها دول أصبحت عضوا في هذه المنظمة)، ونفس الشيء ما قام به اتجاه دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ، ويرتبط الحوار من وجهة نظر المنظمة "بأمن أوربا" و الذي ترى أنه "مرتبط بشكل كبير بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط[31] "، لذلك سوف نتابع هذه العلاقة وتطورها بدراسة تفاعل الجزائر ومنظمة الحلف مع البيئة الأمنية الجديدة والدوافع التي أدت إلى هذه الشراكة ومجالاتها.

2.2المرحلة الثانية : من 1999 إلى يومنا هذا

تم إطلاق الحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 1994، وانضمت الجزائر فقط في مارس 2000[32]. فترة التسعينات التي مرت بها الجزائر كانت فترة عزلة وضعف، فكتفى اصحاب القرار في الجزائر بالرد على المحاولات التي ترى فيها تهديد لأمنها مثل الندوة التي أقيمت بسان تيجيديو Sant'Egidio والتي أيدتها فرنسا و الولايات المتحدة[33] وحاول النظام الجزائري أن يبين فيها أن الجزائر تتعرض لتدخلات أجنبية[34] فلا يمكن أن تقيم علاقات مباشرة مع منظمة و تكون عضوا فعالا فيها، قدمت لوقت طويل على أنها حليفة فرنسا في حربها التحريرية، خاصة وأن الكثير من التصورات التي كانت موجودة سواء لدى محتكري السلطة في الجزائر أو لدى الجناح المسلح للحزب المنحل والتي هي إعادة إنتاج صور "حرب التحرير الجزائرية" كل جهة سواء السلطة أو الجناح الإسلامي تدعي صفة المجاهد في الثورة التحريرية، فاعتبر الإسلاميون أنفسهم مجاهدين يقاتلون نظامًا مؤيدًا للفرنسيين وموالي للغرب، والنظام نفسه استخدم نفس الصورة للإشارة إلى أولئك الذين يقاتلون الإسلاميين كمقاومين ووطنيين[35]. إذا هذه البيئة الأمنية و الإيديولوجية المحتقنة لم تكن تساعد صناع القرار في اتخاذ إجراءات جريئة، لكن

بخروج الجزائر من الأزمة الأمنية التي أتت كنتيجة للمفاوضات التي قامت بها المؤسسة العسكرية مع الإسلاميين المسلحين من أجل المصالحة، وهي مهمة لم تكتمل أثناء رئاسة زروال لأنه لم يتمكن من إكمال فترة ولايته، مهمة أكملها عبد العزيز بوتفليقة بعد وصوله إلى الحكم، الذي كان وراء إعادة تكييف السياسة الخارجية الجزائرية باعتبار أن لديه الخبرة في السياسة الدولية، بحكم تقلده لمنصب وزير خارجية حكومة بومدين إلى غاية وفاة هذا الأخير،وكان من بين أهداف اصحاب القرار هو إعادة الاعتبار إلى الجزائر وإعادتها إلى الساحة الدولية بعدما عرفت فترة عزلة، في وقت كانت فيه تونس والمغرب تتقدم خطوات عن الجزائر في المجال الاقتصادي و كذلك في علاقاتها مع الغرب(أوربا والولايات المتحدة) وتدخل معهم في تبادلات، بتوقيع اتفاقيات شراكة مع حلف شمال الأطلسي والاتفاقيات الاقتصادية، "الارتباط مع أوربا"، لذلك هذا التأخر كان من بين العوامل التي دفعت الجزائر للحاق بالركب، خاصة وأن هناك علاقة تنافس مابين الجزائر والمغرب[36].

لا ننسى أيضا أن بين الجزائر والمغرب قضية الصحراء الغربية، وهي قضية تصفية استعمار بالنسبة للجزائر وقضية سيادة وطنية بالنسبة إلى المغرب وهذا سبب آخر حفز الجزائر إلى التقرب من الغرب وإقامة شراكة خاصة او متميزة مع فرنسا في بادئ الأمر وهو ما كسر عدة طبوهات كانت قائمة لدى أصحاب القرار في الجزائر ومما ساعدها بالدخول في شراكة أمنية مع الحلف الأطلسي، خاصة وأن دخولها هذا يمكنها من ضمان على الأقل موقف "حيادي" للدول الغربية من قضية الصحراء الغربية،أي أنه ورقة أخرى أرادت بها الدبلوماسية الجزائرية تدعيم مواقفها اتجاه عدة قضايا من بينها "قضية الصحراء الغربية".

هذا لا يعني أن الأمن الجماعي غير مهم فقد أكد الرئيس بوتفليقة أن مشاركة بلاده في حوار الناتو المتوسطي،في ديسمبر2001 "كان خيارًا استراتيجيًا يعكس إيمان الجزائر بأن الحوار والتعاون فقط يمكن أن يضمنا السلام والأمن في المنطقة[37]"، هذا ما أكده كذلك الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية، في جلسة استماع، في الفترة من 12 إلى 14 أفريل2016، منحها الأمين العام حسن ربيحي لوفد من الجمعية البرلمانية للناتو، مبرزا أن انضمام الجزائر للحوار المتوسطي كان الغرض منه وضع أسس الأمن الجماعي الإقليمي القائم على عدم تجزئة الأمن في البحر المتوسط، وهو نهج واصلت الجزائر الدفاع عنه منذ مؤتمر هلسنكي لمؤتمر الأمن والتعاون في أوربا CSCE السابق 1975،الذي أصبح الآن

منظمة الأمن والتعاون في أوروباOSCE [38]"، ودعت الجزائر كذلك في هذا الإطار الغرب إلى حوار الحضارات من خلال تسجيل عمل الجزائر في هذا النهج العالمي،و المشاركة في المؤتمرات حول هذا الموضوع، أي المؤتمرات التي قامت بها منظمة اليونسكو[39]. غير أن كل هذه الدعوات كانت مدفوعة بدواعي إعادة الاعتبار للجزائر وتقمص الدور الريادي الذي لعبته الجزائر بعد استقلالها إلى نهاية الثمانينات فالجزائر حتى عندما كانت تحت الوصاية العثمانية كان لها دور كبير في حوض المتوسط، فكانت قوة بحرية تزعج الأوربيين[40].

لم تعد الجزائر تلك الدولة "التقدمية" ، لكنها مارست بحق ،سياسة الطالب النجيب « The good pupil» عن طريق إدراج نشاطها المحلي والخارجي بالكامل في إطار الدفاع عن مُثل الأمم المتحدة،و بداية التغيير منذ بداية الألفية حينما قرر الرئيس الجزائري تقوية علاقة الجزائر مع فرنسا بصفة خاصة والغرب بصفة عامة وكان انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي هو بداية تنفيذ السياسة الجديدة و ساعدها بل دعمها بشكل كبير في هذا التحول هجمات 11 سبتمبر 2001 ، عندما انحازت الجزائر إلى جانب الولايات المتحدة مستغلة هذه الفرصة لتحسين صورتها المتغيرة تدريجياً والتأكيد على تنبيهات الجزائر منذ التسعينات عن ظاهرة الإرهاب الذي كانت تعاني منه والذي يمكن أن يمس أي بلد[41]. وهذا ما أكده الرئيس الجزائري حينما قام بأول زيارة لمقر الناتو ببروكسل، على أن "الاجتماع سمح له بمناقشة العلاقات بين بلاده والناتو والقضايا الراهنة المتعلقة بالأمن الدولي والإرهاب[42]"، وما أكده لورد روبرتسون Lord Robertson الذي بين أن " دول جنوب البحر المتوسط وحلف الناتو يرتبطان ارتباطًا وثيقًا في الحرب ضد الإرهاب"[43].

فالشراكة لا تنتظر منها الجزائر الحماية من تهديد خارجي، كيف لدولة موردها الأساسي من الأسلحة، خاصة منها الأنظمة الدفاعية الحديثة(العديد من التقرير[44] تؤكد على امتلاك الجزائر للمنظومة الروسية S300 و S400)، أن تطلب الحماية من حلف غربي تقوده الولايات المتحدة !

الدبلوماسيون الجزائريون عملوا على الحفاظ وترقية هذه الصورة أو الدور الجديد الذي أصبحت تلعبه الجزائر، فالولايات المتحدة وفرنسا ما فتأتى أن تذكرا بالدور الأساسي للجزائر في مكافحة الإرهاب، منذ موقفها الداعم للولايات المتحدة بعد أحداث

11 سبتمبر2001، هذا كان من شأنه أن يخلق تعاونا عن كثب وهو ما ادى إلى الاعتراف بالدور الإقليمي للجزائر في المنطقة وإعادة الاعتبار إلى دور الجزائر الدولي الذي لعبته في الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

اما بالنسبة إلى منظمة الحلف الأطلسي، فإن وجود الجزائر في هذه الشراكة يدخل في إطار سياسة التوسع التي انتهجتها المنظمة من أجل إدخال دول جديدة إلى دائرة الحلف، سواء كأعضاء بالنسبة لدول أوروبية الشيء الذي كان متوقع منذ قيام المعاهدة في 04 أفريل1949[45] أو كشركاء مع بقية دول العالم، فهي سياسة قائمة على عدم الإقصاء و الجذب و الجلب، حتى أن روسيا جلبت لهذا الحوار ولو لفترة قصيرة وانضمام دول من أوربا الوسطى و الشرقية للحلف لدليل على الهدف من التوسع، لقد اكدا هذا بيل كلينتون صراحة،قائلا انه " يجب أن يكون الحلف مستعدًا للوقوف في وجه الآخرين و كل الاحتمالات ، بما في ذلك احتمال أن روسيا تنبذ الديمقراطية وتعيد سلوكيات الحقبة السوفيتية المهددة[46] "، فذا التوسع يقوم على مسلمة أنه كلما توسع الحلف كلما نقصت إمكانية المواجهة و بالتالي سهل نشر القيم الأمريكية والغربية بصفة عامة، فعدم الانضمام إلى الحلف،حسب كلنتون، "لا يشجع المستثمرين على القدوم لوجود تهديدات أمنية[47]"، هكذا ربط كلنتون سياسة التوسع لناتو مع اقتصاد السوق القائم على الاستثمارات والحرية الاقتصادية في عدة مجالات و كذلك الديمقراطية، هذا يتأتى بتحقيق الاستقرار ليس فقط أمنيا ولكن أيضا حماية التوجهات الاقتصادية الرأسمالية للولايات المتحدة بالدرجة الأولى و حلفائها، وهذا يندرج في أهدف الحلف منذ نشأته حتى فيما يخص أعضائه، فالدول الأطراف في المعاهدة تتعهد "بالمساهمة في تطوير العلاقات الدولية السلمية والودية بطرق متنوعة، بما في ذلك عن طريق تعزيز مؤسساته الحرة وتهيئة الظروف المؤدية إلى الاستقرار والرفاهية. كما تتعهد بالسعي للقضاء على أي معارضة في سياساتهم الاقتصادية الدولية وتشجيع التعاون الاقتصادي بينهم[48] ".

نفس الشيء بالنسبة إلى الدول الشريكة في جنوب المتوسط والتي هي بحسب سنة التحاقها: مصر، إسرائيل، موريتانيا، المغرب، تونس (فبراير 1995) والأردن (نوفمبر 1995) والجزائر آخر من التحق بهذه الشراكة) مارس2000) [49] ، لقد ربطت المنظمة الحوار مع دول المتوسط "بأمن أوربا" و الذي ترى أنه "مرتبط بشكل كبير بالاستقرار في البحر الأبيض المتوسط، والتي تتأتى حسب المنظمة من خلال خلق علاقات جيدة بين دول

البحر المتوسط والتفاهم المتبادل بشكل أفضل[50]، وبدراسة مجالات التعاون سوف نستشف طبيعة هذه الشراكة و الأهداف منها.

التعاون في المجال العلمي لأغراض أمنية:1.2.2

لقد تركز التعاون العلمي في ثلاث أطر: ندوات علمية وملتقيات، مشاريع بحث مشتركة، تشجيع البحث في مواضيع تتعلق بهذه الشراكة عن طريق إعطاء منح بحث ((research grants.

فبالنسبة لندوات كانت أول ندوة للجزائر بعد انضمامها للشراكة هي الندوة الرابعة الدولية للحلف و التي من بين النقاط التي ركزت عليها إعطاء تعريفًا واسعًا للأمن ، يتجاوز مجرد الاعتبارات العسكرية وتسليط الضوء على الجوانب المختلفة للأمن في المنطقة ، بما في ذلك المخاوف من انتشار أسلحة الدمار الشامل، أيضا طرحت في جدول الأعمال القضايا التي لها تأثير مباشر على الشعوب: الهجرة غير شرعية، التخلف الاقتصادي ، التدهور البيئي ، الموارد الحيوية (المياه ، الغذاء ، الطاقة) ، بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتطوير التعاون الإقليمي ، مثل مقام به الإتحاد الأوروبي بإقامة لمنطقة تنمية اقتصادية أورو-متوسطية[51].كذلك مؤتمر حول الأمن في منطقة البحر المتوسط يومي 29 و 30 افريل 2002 ، حضره كبار العلماء والأكاديميين من دول الناتو ودول الحوار المتوسطي، فضلاً عن مسؤولي الناتو[52]،بالإضافة الى ندوة الناتو حول الأمن في الجزائر 16 جوان 2008 الموسومة ب " الأمن عن طريق الحوار: دور المؤسسات البرلمانية في تعميق الحوار المتوسطي"، و نظمت هذه الندوة في الجزائر العاصمة بين قسم الدبلوماسية العامة لحلف الناتو ومجلس الأمة الجزائري ركزت على الجانب الأمني الخاص بالجزائر[53] .

بالنسبة لمنح البحوث التي تعطى إلى الدول الشريكة، تدخل في إطار التقارب والتطبيع ودراسة عدة قضايا تهم الأمن في المنطقة. أما بالنسبة لمشاريع البحث المشتركة بين الجزائر و الناتو،لأول مرة ، يقوم برنامج الناتو لسلام (SPS) بتمويل مشروع بحثي متعدد السنوات بالتعاون مع الجزائر، يهدف هذا النشاط الجديد إلى تطوير نظام

اكتشاف مبتكر لدعم مكافحة الإرهاب من خلال التعاون العملي الذي يضم شركاء رئيسيين، يجمع هذا المشروع الجديد ، الذي تم إطلاقه في مقر الناتو في 26 أكتوبر 2017 ، باحثين من جامعة Savoie Mont Blanc(فرنسا) والمدرسة المتعددة التقنيات(الجزائر) والمعهد الملكي لتكنولوجيا KTH (السويد) ، الشركاء يعملون معًا على تصميم وتطوير نظام استشعار وتصوير terahertz، للكشف عن الأشياء الخطيرة مثل الأسلحة المخبأة أو المتفجرات ويساعد على حماية المناطق المعرضة للخطر من التهديدات الإرهابية ، مثل المطارات ومحطات السكك الحديدية والبنية التحتية الحيوية والمباني الحكومية[54].

التعاون لم يقتصر فقط في المجال العلمي لأغراض امنية ولكن هناك تعاون بين الجزائر والناتو أكثر حساسية لأنه يتعلق بتمارين ميدانية بين جيوش أعضاء الناتو وجيوش الدول الشريكة في البحر المتوسط.

2.2.2 المجال التطبيقي العسكري الأمني و الأخطار المتعددة الأبعاد :

مضمونه هو القيام بتمارين مشتركة للقوات العسكرية للدول الشراكة في عدة مجالات ،كانت عملية Active Endeavour واحدة من ثماني مبادرات تم إطلاقها ردًا على الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة في 11 سبتمبر 2001، وانتهت في أكتوبر 2016، ومهدت لعملية Sea Guardian، حسب مسؤولي الناتو فإن هذه العملية ساعدت في حماية أحد أكثر الطرق التجارية ازدحامًا في العالم وردع أنشطة الإرهاب البحري في البحر المتوسط، وخاصة في مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار بها وكذلك تعزيز التعاون مع البلدان غير الأعضاء في الناتو والوكالات المدنية[55]. نذكر كذلك تمرين بوسيدون Cooperative Poseidon لتقليل مخاطر الحوادث البحرية في عام 2006 [56]. وصل عدد التمارين إلى 781، مما ساعد على تعزيز العمل البيني بين القوات المسلحة لحلف شمال الأطلسي ودول الحوار المتوسطي[57]. كان آخر تمرين قام به الناتو هو "تمرين 2018Trident Juncture" ، الذي شارك فيه 50 ألف جندي من أكثر من 30 دولة ، لتأكيد على قوة الرد التابعة لحلف الناتو لعام 2019[58].

نذكر بأن هذه التمارين العسكرية الأمنية، لها عدة أبعاد:

ثقافية وسياسية: تقريب القوات العسكرية للدول المشاركة والاحتكاك يساعد على إزالة الحواجز الإيديولوجية والثقافية ويساهم في عملية التوسع والإدماج.

اقتصادية: مثل حماية المناطق الطاقوية وكذلك المعابر والطرق التجارية والإمدادات الطاقوية، محاربة الهجرة غير شرعية.

بيئية: مواجهة الكوارث البيئية، كالتلوث خاصة البحرية. بالإضافة إلى هذه التمارين، هناك مراكز مثل مركز التنسيق الأوروبي الأطلسي لمواجهة الكوارث (EADRCC) يعمل 365 يومًا في السنة، 24 ساعة في اليوم، 7 أيام في الأسبوع، وهو يجمع بين 29 دولة عضو في الناتو وجميع الدول الشريكة[59].

التعاون في المجالات السابقة الذكر كان له دور في تعمق التعاون في المجال السياسي والقانوني.

2.2 3 المجال السياسي القانوني:

وذلك في إطار اللقاءات والندوات التي يعقدها أعضاء الحلف، أين تطرح الدول الشريكة عدة مسائل أمنية والتي من بينها قضية السلم في الشرق الاوسط وكيف يمكن معالجة الصراع العربي الإسرائيلي المتمثل في القضية الفلسطينية كذلك عدة قضايا متعلقة بالأمن الدولي والأمن في منطقة الشرق الأوسط، البحر الأبيض المتوسط ومنطقة دول الساحل في افريقيا مثل قضية الإرهاب في الساحل. توقيع اتفاقيات من أجل التعاون الاستخباراتي والمعلوماتي[60]، والجدير بالذكر هو أن إسرائيل هي الأولى من بين سبعة مشاركين في حوار الناتو حول البحر المتوسط الذين وقعوا اتفاقية أمنية مع المنظمة والتي تم التوقيع عليها في 24 افريل2001[61].

نتطرق الان الى النتائج المتحصل عليها من خلال هذا التعاون في كل المجالات بالنسبة للجزائر ومنظمة الحلف الاطلسي وإمكانية استشراف لهذه العلاقة على ضوء المتغيرات المذكورة آنفا، أي متغير المصلحة الوطنية في إطار الهوية السياسية وكذلك النظام الدولي كما حددناه سابقا والذي هو نتاج لسلوكات متكررة لدول وتفاهمات ومعتقدات ومعارف مشتركة وقواعد مقبولة لدى الفواعل.

3. النتائج المتحصل عليها للطرفين وإمكانية استشراف للعلاقة

سنقدم النتائج المتحصل عليها بالنسبة إلى الطرفين ثم بعد ذلك نتعرض إلى استشراف هذه العلاقة.

1.3 النتائج المتحصل عليها للطرفين

بالنسبة إلى الجزائر: استطاعت الجزائر العودة إلى المحافل الدولية خاصة وأنه لم يعد هناك منافس للمعسكر الغربي كما سبق وأن ذكرنا، فالمحافل التي أصبح لها دور في الساحة الدولية تعد تجمعات ومنظمات غربية مثل منظمة الحلف الأطلسي، فاستغلت الجزائر هذه المحافل لعودة الدبلوماسية الجزائرية إلى الواجهة و إعادة الاعتبار للجزائر " glory and pride" الذي كانت تتميز به في السبعينات و الثمانينات من القرن الماضي، تكشف هذا العمل منذ هجمات 11 سبتمبر2001، هذه الهجمات جعلت من الجزائر حليفا إستراتيجيا للولايات المتحدة وحلفائها، موضع يخدم مصالح صناع القرار وإعادة الجزائر إلى مركز الريادة في إفريقيا وجنوب المتوسط وهذا ما كانت تبحث عنه، فالولايات المتحدة أصبحت تشيد بدور وخبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب، الخبرة التي أرادت توظيفها الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب كما يقول صناع السياسة الأمريكية في خطاباتهم وكذلك دعم الجزائر في مواصلة مكافحة الإرهاب خاصة في المجال التقني، هذا الدور الذي ما فتأت تشيد به القوى الكبرى، خاصة منها الولايات المتحدة في كل زيارات الممثلين الدبلوماسيين للولايات المتحدة و كذلك في كل لقاءات أعضاء الحلف مع الدبلوماسيين الجزائريين.

خلاصة القول ان الجزائر استطاعت العودة إلى الساحة الدولية وحصولها على مركز مهما في إفريقيا وفي حوض البحر الأبيض المتوسط، مركز راود دائما صناع القرار في الجزائر، فالصورة التي يحملها صناع القرار عن بلادهم ويرددها الدبلوماسيون هي صورة بلد هزم الإرهاب وأحرز اعتراف الدول الغربية بالدور الإقليمي في المنطقة واعتبارها "حليفة الغرب" في الحرب ضد الإرهاب. هذا ما أكده الأمين العام لوزارة الخارجية الجزائرية، السيد M. Rabehi ، بعد أكثر من خمسة عشر سنة من التعاون مع الحلف، حيث خص بالذكر دور الجزائر في المساهمة "الفعالة" في الأمن والاستقرار في المنطقة، مدعمًا موقفه بنجاح الوساطة الجزائرية في حل الازمة المالية، ومرافقة جهود الأمم المتحدة في محاولة إنهاء الأزمة في ليبيا ومكافحة الإرهاب الدولي[62].

بالنسبة إلى الحلف:

لقد حققت منظمة الحلف الأطلسي النتائج الرئيسية المتوخاة من هذه الشراكة والتي يمكن أن نلخصها فيما يلي:

✓ لقد نجح الحلف في إطار سياسة التوسع التي انتهجتها منظمة الحلف الأطلسي من أجل إدخال دول جديدة إلى دائرة الحلف،سواء كأعضاء بالنسبة لدول الأوروبية و انضمام دول من أوربا الشرقية والوسطى لهذا الحلف لدليل على هذا النجاح،او كشركاء مثل مبادرة الحوار المتوسطي، ومثلها مبادرات اخرى مع دول تعتبر اصلا منافسة و مصدر قلق للدول الغربية كروسيا التي جلبت لهذا الحوار ولو لفترة قصيرة ، بحيث أنه كل ما توسع الحلف كلما نقصت إمكانية المواجهة و بالتالي نشر القيم الأمريكية والغربية بصفة عامة، هذا ما ساعد على حماية التوجهات الاقتصادية الرأسمالية للولايات المتحدة بالدرجة الأولى و حلفائها،

✓ تقليص الفجوة التي كانت موجودة ما بين المحور الغربي والمحور الشرقي وخاصة ما بين الدول التقدمية مثل الجزائر والدول الغربية، فهذا التقارب الذي حققته منظمة الحلف الأطلسي لم يذهب سدا، نلاحظ أن من بين نتائجه، تقريب وجهات نظر دول الشرق الاوسط وجنوب المتوسط فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي ولو أنه مازال هناك اختلافات في الرؤى وفي كيفية الدفاع عن القضية، إلا أن الصراع لم يعد بنفس الحدة. أضف الى ذلك تقزيم القضية، اي ان القضية العربية الإسرائيلية لم تعد قضية عربية أساسية وانتقلت من مركز قضية عربية إلى قضية فلسطينية إسرائيلية.

✓ فضلا عن ذلك نجحت في إعادة التمركز في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب والتطرف وكذلك إدارة الأزمات و القضاء على أي سلطة ترى أنها لا تخدم مصالحها ومصالح حلفائها، فهذه الدول بالنسبة لها تعتبر مارقة"rogues states" لأن من يحكمها مارقون، بحجة أنها لا تحترم القوانين الدولية ولكن في الحقيقة هي تعبير عن الامتعاض لوجود مقاومة من هذه الدول التي تحاول مواجهة الهيمنة الغربية، فالدول الكبرى هي الأولى لا تحترم القوانين الدولية ان شاءت، ثم لماذا الولايات المتحدة لم تتدخل عسكريا في كوريا الشمالية التي تعتبرها كذلك "دولة مارقة" لكنها حاولت عدة مرات للقضاء على نظام معمر القذافي وقضت عليه في المحاولة الأخيرة 2011 تحت غطاء إدارة الأزمات و لو ان فرنسا كان المتحفز الاكبر للعملية لعدة اسباب لها علاقة بمواجهة الهيمنة الفرنسية في المنطقة خاصة الاقتصادية.

2.3 مستقبل العلاقة

إن المقترب الذي اعتمدناه هو نفسه الذي نعتمده لتحليل مستقبل هذه العلاقة فاستقرار الهويات واستقرار القيم و المعتقدات سوف يؤدي حتما إلى تعمق هذه الشراكة أو على الأقل المحافظة عليها، هذا ما يمكن تسميته بحماية الوضع القائم، فسيستمر بذلك التعاون في مجال محاربة الإرهاب و التعاون العسكري في الميادين السابقة الذكر: اقتصادية مثل حماية المناطق الطاقوية و كذلك المعابر والطرق التجارية و الإمدادات الطاقوية، محاربة الهجرة غير الشرعية، ومحاربة الكوارث الطبيعية و البيئية وكذلك التعاون في المجال العلمي، إلا أن هذا لا يعني أن هذه العلاقة بين الجزائر و الناتو لا تشوبها بعض الخلافات، مثل التدخل في الشؤون الخارجية لدول يبقى عاملا يقوي أو على العكس يؤدي إلى الفتور و ربما إلى الصراع، نعطي مثالين: التدخل في ليبيا، أين أحرج الموقف الجزائري حلف الناتو و الدول المتدخلة خاصة فرنسا، بالرغم من أن مواقفهم تعدلت حينما أدركوا نتيجة الكارثة التي نتجت عن تدخلهم و كذلك أهمية الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، و المثال الثاني تدخل فرنسا في شمال مالي بغرض مكافحة الإرهاب، التعاون الجزائري مع فرنسا في قضية مالي كان حاسما في نجاح العمليات العسكرية، حيث وصف وزير الخارجية الفرنسي انذاك أن هذه الدرجة من التفاهم من خلال ذكر العلاقات الفرنسية الجزائرية أمام النواب الفرنسيين، ان تصرف صناع القرار في الجزائر كان مثاليا،قائلا "أريد أن أؤكد،حتى وان كنتم تعرفون ذلك،إلى أي مدى في الصراع المالي سلوك الجزائريون[يقصد صناع القرار] كان مثاليًا[63]"،بدا أن مساعدة الجزائر لفرنسا في هذه الحرب حاسماً لنجاح العمليات العسكرية[64].

هناك احتمال وهو كبير أن يحدث تغيير على مستوى النظام الدولي، يكون سببه التغير الداخلي على مستوى الدول كما جرى لإتحاد السوفيتي سابقا، وهناك عدة مؤشرات: فالانتفاضات الشعبية في الدول العربية وغير العربية ضد انظمتها سواء كانت من أجل الحرية أو من أجل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة، يمكن في المدى القصير والمتوسط أن تؤدي إلى تغيير على الأقل في القيم والمعتقدات السائدة، فمختلف الظواهر السلبية التي ظهرت سواء تعلق الأمر بالفقر، الهجرة، الإرهاب، الخ. يمكن تفسيرها على أنها نتيجة للأنظمة القائمة على" La bourgosie comprador" والتي هي نتاج

من جهة لشرعنة الخارجية للأنظمة و الفساد، ومن جهة أخرى تعد انعكاس لبنية النظام الرأسمالي العالمي كما وصفه Immanuel Wallerstein في كتابه" النظام الراسمالي العالمي" (The modern World System).

عدم قبول الفساد و اللاعدالة المنتشرة عبر العالم يمكن أن يحدث تغير في القيم العالمية نتيجة لتطور التيار المناهض للعولمة altermondialiste «الذي يركز على استفحال المظاهر السلبية للعولمة: الفقر، الرأسمالية المتوحشة، اللاعدالة، التدخلات العسكرية، هذه الحركات تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعي كأكبر أرضية لتواصل والتوعية.

خاتمة:

من خلال دراستنا للشراكة الأمنية بين الجزائر ومنظمة الحلف الأطلسي، تبين لنا أن هذه العلاقة مرت بمرحلتين:

المرحلة الاولى : شهدت حذر شديد نتيجة لماضي الحلف الذي تعلق بالاستعمار الفرنسي وما انجر عنه من هوية سياسية للجزائر بعد الاستقلال، اي صورة البلد "الضحية لاستعمار" وصورة اخرى هي " التغلب على أعتى قوة استعمارية" حيث كان للماضي تأثير بالغ الأهمية وكان من الصعب إعادة بناء الثقة وكذلك من الصعب القيام بكسر الطابوهات من دون تشويه صورة الجزائر خاصة لدى دول العالم الثالث التي كانت تقودها الجزائر، رغم أن البيئة الدولية تغيرت في التسعينات من القرن الماضي بسقوط المعسكر الشرقي و حدوث تقارب مابين لقطبين إلا أن البيئة الأمنية و الإيديولوجية المحتقنة في التسعينات لم تكن تساعد صناع القرار، بالقيام بأي تطبيع مع الغرب خاصة وان الثورة التي كانت قد بنيت عليها الهوية السياسية في الجزائر قد طغت على الساحة السياسية في ذلك الوقت بصورها المتعددة.

المرحلة الثانية : بخروج الجزائر من الأزمة الأمنية، استطاعت اصحاب القرار من إعادة تكييف السياسة الخارجية الجزائرية وكان من بين أهدافهم هو إعادة الاعتبار إلى الجزائر وإعادتها إلى الساحة الدولية بعدما عرفت فترة عزلة، في وقت كانت فيه تونس والمغرب تتقدم خطوات عن الجزائر في المجال الاقتصادي و كذلك في علاقاتها مع

الغرب(أوروبا والولايات المتحدة)، لذلك هذا التأخر كان من بين العوامل التي دفعت الجزائر للحاق بالركب، وهو ما كسر عدة طابوهات كانت قائمة لدى أصحاب القرار في الجزائر وهو ما ساعدها بالدخول في شراكة أمنية مع الحلف الأطلسي، خاصة وأن هناك علاقة تنافس مابين الجزائر والمغرب وكان انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي هو بداية تنفيذ السياسة الجديدة و دعمها بشكل كبير في هذا التحول هجمات 11 سبتمبر 2001 ، عندما انحازت الجزائر إلى جانب الولايات المتحدة مستغلة هذه الفرصة لتحسين صورتها المتغيرة تدريجياً والتأكيد على تنبيهات الجزائر منذ التسعينات عن ظاهرة الإرهاب الذي كانت تعاني منه والذي يمكن أن يمس أي بلد. فالصورة التي تكونت لدى صناع القرار هي " الجزائر ضحية للإرهاب والصورة الثانية هي "دولة هزمت الارهاب وعندها خبرة في مكافحته " فلما اعترف بها استعملت كهوية سياسية جديدة وقامت سياستها الامنية على اساسها وقبلت كذلك التطبيع ولعب الدور الذي تبحث عنه، خاصة وانه يتزاوج مع الدور التقليدي الذي كان يراود الدولة الجزائرية منذ نشأتها وهو دور الريادة في افريقيا وفي جنوب المتوسط.

اما بالنسبة إلى منظمة الحلف الأطلسي، فإن وجود الجزائر في هذه الشراكة يدخل في إطار سياسة التوسع التي انتهجتها المنظمة من أجل إدخال دول جديدة إلى دائرة الحلف، فهي سياسة قائمة على عدم الإقصاء والجذب والجلب، بحيث أنه كلما توسع الحلف كلما نقصت إمكانية المواجهة وبالتالي سهل نشر القيم الغربية المشتركة.

وبالفعل تم تقليص الفجوة التي كانت موجودة ما بين المحور الغربي و المحور الشرقي وخاصة ما بين الدول التقدمية مثل الجزائر و الدول الغربية ، فهذا التقارب الذي حققته منظمة الحلف الأطلسي لم يذهب سدا، نلاحظ أن من بين نتائجه، تقريب وجهات نظر دول الشرق الاوسط وجنوب المتوسط فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي و لو أنه مازال هناك اختلافات في الرؤى و في كيفية الدفاع عن القضية،إلا أن الصراع لم يعد بنفس الحدة، فضلا عن ذلك نجحت في إعادة التمركز في المنطقة بحجة محاربة الإرهاب و التطرف وكذلك إدارة الأزمات و القضاء على أي سلطة ترى أنها لا تخدم مصالحها ومصالح حلفائها.

هكذا اذا كان لعلاقة "البينذاتية" كوسيلة لبناء الهويات والتفاعل فيما بينها دور في تطور هذه العلاقة و استمرارها الى اليوم، وكان للاعتراف دور مهم، فالهوية السياسية كما

اكدناه آنفا، تنتج عن التفاعلات السابقة وإعتراف الأخرين بها، فهي "incorporate «، أي عملية داخلية وخارجية.

أما فيما يخص مستقبل هذه العلاقة، هناك احتمالين:

الاحتمال الاول: استمرار هيمنة العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة على السياسة الدولية وبالتالي حماية الوضع القائم، اي انه لا يحدث تغيير وبالتالي الشراكة تستمر على الاساس الذي ذكرناه.

اما الاحتمال الثاني : وهو الاقرب الى التحقق مستقبلا، لوجود بعض المعطيات تنبئ بذلك و هو المنافسة الشديدة التي بدأت تظهر مابين عدة اقطاب سواء ما بين الدول الشيوعية سابقا مثل روسيا والصين و العالم الغربي بصفة عامة او ما بين اعضاء الحلف في حد ذاتها وذلك لصعوبة تقبل الولايات المتحدة لأعباء المتزايدة للحلف وكذلك الازمات الاقتصادية التي احدثت تنافس ما بين القوى الغربية فيما بينها بالرغم من اشتراكها في العديد من القيم والتي تشكل هوية الحلف ، فاستمرار هذه الازمات يمكن ان يؤدي الى تغير على مستوى التوازنات و القيم المشتركة وهناك عدة مؤشرات فالانتفاضات الشعبية في الدول العربية وغير العربية ضد أنظمتها، سواء كانت من أجل الحرية أو من أجل الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية المتدهورة يمكن في المدى القصير و المتوسط أن تؤدي إلى تغير على الأقل في القيم و المعتقدات السائدة داخل هذه الدول وهذا بدوره يمكن أن يحدث توجهات جديدة على مستوى النظام الدولي الشيء الذي ينعكس على علاقة الجزائر مع منظمة الحلف الأطلسي.

5. الهوامش:

[1] « Algeria's participation in NATO's Mediterranean Dialogue », [Press Release (2000) 027, Issued on 14 Mar. 2000, last updated: 01 Sep. 2010 14:43], Accessed: 29/11/2010 03:00,[online] http://www.nato.int/cps/fr/natolive/news_17867.htm?selectedLocale=fr consulté mars 2019.

[2] *Ibid.*

[3]"intersubjectivity" البينذاتية، فنترجم هذا المصطلح ب : البينذاتية، "subjectivity " الذاتية و"inter " بين مما يعطي " البينذاتية"، ويستعمل هذا المصطلح في عدة ميادين في العلوم الإجتماعية و الانسانية :كعلم الاجتماع، علم النفس، الفلسفة لتباين دور تفاعل الذوات في العملية الاتصالية، ولكن أيضا دور الآخر في تكوين الذات.

[4] « chacun n'est pour soi qu'en tant que ce qu'il est pour et par les autres », FISCHBACH Franck, *Fichte et Hegel, la reconnaissance*, Paris, PUF, 1999.

[5] Mustapha ARIHIR , *Les relations extérieures franco-algériennes à l'épreuve de la reconnaissance, de 1962 à nos jours, analyse de la coopération et de la réconciliation*, Paris, l'Harmattan, 2015, p.24-29

[6] A. SIMON Herbert, "Rationality in Psychology and Economics", *The Journal of Business, Vol. 59, No. 4, Part 2: The Behavioral Foundations of Economic Theory* (Oct., 1986), p.210-211, The University of Chicago Press, Stable URL: http://www.jstor.org/stable/2352757, Accessed: 29/07/2011 03:53.

[7] DOUGHERTY James and PFLATZGRAFF Robert, *Contending theories of international relations, A comprehensive survey*, New York, Longman, 5ème edit., 2001,p.561-562.

[8] François DIEU, *Introduction à la méthode de la science politique*, Paris, l'Harmattan, 2008, p.96-97.

[9] Frédéric CHARILLON, *Politique étrangère, nouveaux regards*, Presses universitaires de sciences po, Paris, 2002, p.13-26.

[10] Hatto Roland, *Les relations franco-américaines à l'épreuve de la guerre en ex-Yougoslavie (1991-1995)*, préface Hubert Védrine, avant propos de Bertrand Badie, Paris, Dalloz, 2006, p.20-21.

[11] Robert Owen KEOHANE and Joseph NYE, *Transnational relations and world politics*, Cambridge, Mass, Harvard University Press, 1972; RISSE-KAPPEN Thomas, *Bringing transnational relations back in; non-sate actors, domestic structures and international institutions*,Cambridge University Press, Cambridge,1995.

[12] Stephen M. Walt, " Realism and Security", *Oxford Research Encyclopedia of International Studies*, Online Publication Date: Dec 2017
https://oxfordre.com/internationalstudies/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-286 consulté 1 mars 2019

[13] Mustapha ARIHIR, « L'étude des conflits internationaux : l'approche constructiviste et la nécessité de l'interdisciplinarité, à travers l'étude du concept de la renaissance », *Dynamiques internationales*, n°1, octobre 2009, ISSN 2105-2646, disponible en ligne [En ligne] URL : http://dynamiques-internationales.com/publications/numero-1-octobre-2009/
http://dynamiques-internationales.com/wp-content/uploads/2016/01/Arihir-DI1.pdf

14 Réalistes classiques et structuralistes

[15]Alexander WENDET, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", *International Organization*, (Spring, 1992), Vol. 46, No. 2, The MIT Press, p.405.

[16] R.O. HOLSTI, « The belief system and national images, A case study, In. ROSENAU James, *International politics and foreign policy*, New York, London, Free Press, 1969.

[17] Martha FINNEMORE, *National interests in international society*, Cornell University Press, Ithaca and London, 1996, p.15.

[18] Thomas LINDEMANN, *Penser la guerre, L'apport constructiviste*, l'Harmattan, Coll., Logiques politiques,Paris, 2008, p. 58.

[19]WENDT Alexander, "Identity and structural change in world politics", In. LAPID Yosef KRATOCHWIL, *The return of culture and identity in IR theory*, Boulder-London, Lynne-Rienner, Coll., Critical perspectives on world politics, 1996, p. 49.

[20] Thomas LINDEMANN, *Causes of war, The struggle for recognition*, ECPR Press, UK, 2010, p.26.

[21] Alexander WENDET, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics", *Op.cit.*, p.395.

[22] « Les textes fondateurs de la République », disponible en ligne [Enligne] URL: http://www.el-mouradia.dz/francais/symbole/textes/symbolefr.htm consulté 1 mars 2019

[23] « Les textes fondateurs de la République », *Op.cit.*

[24] Note du ministère d'Etat chargé des affaires algériennes, orientation du gouvernement algérien, Paris, 19 octobre 1962, In. Documents diplomatiques français, Paris, Ministères des affaires étrangères, commission de publication des documents diplomatiques français, 1962, T.2 (1er juillet-31 décembre), 1999, n° 106, pp.303-305.

[25] M. GORSE, Ambassadeur, Haut-Représentant de la République française à Alger, à M. de BROGLIE, secrétaire d'Etat auprès du premier ministre chargé des affaires algériennes, T. nOS 4071 à 4078, Alger, 6 juillet 1963, (réçu :16h30),In. Documents diplomatiques français, Paris, Ministères des affaires étrangères, commission de publication des documents diplomatiques français, 1963, T.1 (1er janvier-30 juin), 2000,n°, 12,pp.71-73, p.72.

[26]"إستقلال الجزائر كما يراه أحمد بن بلة"، ح.11.2000 قناة الجزيرة، متوفر على النت عبر الرابط التالي:
[En ligne] :http://www.aljazeera.net/programs/pages/b351dfc7-af21-4a77-8f90-552a01445458
consulté le 1 mars 2019

[27] Nicole GRIMAUD, « Le conflit pétrolier franco-algérien », *Revue française de science politique*, 22ème année, n°6, 1972, p.1279., voir aussi MALTI Hocine, *L'histoire secrète du pétrole algérien*, la Découverte, Paris, 2010.

[28] "Developments In The Mediterranean May To November 1973", in., wikileaks, disponible en ligne [Enligne]URL: https://wikileaks.org/plusd/cables/1973NATO05958_b.html consulté mars 2019

[29] BALTA Paul RULLEAU Claudine avec la collaboration de DUTEIL Mireille, *L'Algérie des Algériens, Vingt ans après...* », Paris, les Editions ouvrières, Coll., Enjeux internationaux, 1981, p.118.

[30] , Francis FUKUYAMA, *La fin de l'histoire et le dernier homme*, trad.fr.Canal Denis-Armand, Flammarion, Paris, 1992, p.137.

[31] « Algeria's participation in NATO's Mediterranean Dialogue », [Press Release (2000) 027, Issued on 14 Mar. 2000, *Op.cit.*

[32] *Ibid.*

[33]"Document, Sant Egidio, 13 janvier 1995, Plate-forme pour une solution politique et pacifique de la crise algérienne", *Confluences,* n°14, printemps 1995,p.125-127.

[34] *Ibid.*

[35] Mohammed HARBI, « Paris-Alger, aller-retour », *Le Monde diplomatique*, novembre 2005, n°620, 52ème année, mensuelle, p.36.

[36] Nicole GRIMAUD, « L'introuvable équilibre maghrébin », In. COHEN Samy et SMOUTS Marie-Claude, *La politique extérieure de Valéry Giscard d'Estaing*, PFNSP, Paris, 1985, p.323-347.

[37] « Première visite d'un chef d'Etat algérien au siège de l'OTAN », publié le 20 Dec. 2001 -Mis à jour le: 03 Nov. 2008 18:42, disponible en ligne [En ligne] :
https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_18447.htm?selectedLocale=fr consulté mars 2019

[38] « L'Algérie attachée au développement d'un dialogue "responsable et fructueux" avec l'OTAN », publié le 13/04/2016, disponible en ligne disponible en ligne [En ligne] : http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3959 consulté en mois de mars 2019

[39] Le 19 décembre 2003 - conférence à la Sorbonne du président algérien, Abdelaziz Bouteflika, sur le thème « culture et civilisations : quel dialogue? », mais aussi celui, du 5 avril 2005, où le président algérien participe à la conférence sur le dialogue entre les civilisations organisée par l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO).

40Guy PERVILLÉ et al, *La guère d'Algérie, Histoire et Mémoires*, Centre Régional de documentation pédagogique d'Aquitaine, Bordeaux, 2008, p. 14.

[41]Lounis AGGOUN et Jean-Baptiste RIVOIRE, *Françalgérie, crimes et mensonges d'Etats, Histoire secrète de la guerre d'indépendance à la « troisième guerre » d'Algérie*, la Découverte, poche, Paris, 2004-2005, p.575-577.

[42] « Première visite d'un chef d'Etat algérien au siège de l'OTAN », publié le 20 Dec. 2001 -Mis à jour le: 03 Nov. 2008 18:42, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_18447.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[43] « Première visite d'un chef d'Etat algérien au siège de l'OTAN », *Ibid.*

44 "Algeria Acquires Lethal Mach 3 Ship Hunting Missies from China; How the CX-1 Allows Algiers to Close Off the Mediterranean", *Military watch magazine*, disponible en ligne [En ligne] URL https://militarywatchmagazine.com/article/algeria-acquires-lethal-mach-3-ship-hunting-missies-from-china-how-the-cx-1-allows-algiers-to-close-off-the-mediterranean

[45]Article 10 du traité du Nord atlantique, « Le Traité de l'Atlantique Nord », disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_17120.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[46] « L'élargissement de l'OTAN au service de la sécurité de l'alliance atlantique, le président Clinton répond aux sénateurs », *Les objectifs de politique étrangère des Etats-Unis*, revue électronique de l'Agence d'Information des Etats-Unis, l'élargissement de l'Otan le point de vue des Etats-Unis, volume 2, numéro4, p.6.

[47] « L'élargissement de l'OTAN au service de la sécurité de l'alliance atlantique, le président Clinton répond aux sénateurs », *Op.cit.*, p.9.

48 *Ibid.*

[49] « L'Algérie s'associe au dialogue méditerranéen », disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_17839.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[50] *Ibid.*

[51] « Séminaire international sur la sécurité en Méditerranée », 21 Nov. 2001, mis en lignele 21 Nov. 2001 et Mis à jour le: 03 Nov. 2008 18:48, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_18497.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[52] « Conférence sur la sécurité dans la région méditerranéenne », publié le 29 avril 2002 et mis à jour le 03 Nov 2008, 20 :50, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_19420.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[53] « **S**éminaire OTAN sur la sécurité en Algérie », publié 16 Jun. 2008 - 17 Jun. 2008,mis à jour le: 12 Feb. 2009 14:44, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_7976.htm consulté en mois de mars 2019

[54] « L'OTAN lance son premier projet de coopération scientifique avec l'Algérie », 25 Oct 2017, mis à jour le 14 Nov 2017 15 :49

[55] « Opération Active Endeavour (archives)», Mis à jour le: 04 Nov. 2016 16:22, consulté le 01/03/2019, https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_7932.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[56] « Exercice de sécurité des sous-marins », disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_18548.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[57] « Déjeuner de travail des ministres des affaires étrangères des pays de l'OTAN et du Dialogue méditerranéen »,publié le 07 Dec. 2007, Mis à jour le: 11 Feb. 2009 11:01, disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_7902.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[58] « L'exercice Trident Juncture 2018 », 30 Oct. 2018 - 01 Nov. 2018, Mis à jour le: 02 Nov. 2018 12:43, disponible[En ligne] URL : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_160033.htm?selectedLocale=fr

[59] « Centre euro-atlantique de coordination des réactions en cas de catastrophe », mis à jour le: 16 Jun. 2017 11:21, disponible en ligne [En ligne] :URL https://www.nato.int/cps/fr/natohq/topics_52057.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[60] « Un cadre plus ambitieux et plus large pour le Dialogue méditerranéen », publié le 24 juin 2004 et Mis à jour le: 23 Nov. 2009 11:28 disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/official_texts_59357.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[61] « Israël signe un accord de sécurité avec l'OTAN », disponible en ligne [En ligne] : https://www.nato.int/cps/fr/natohq/news_18727.htm?selectedLocale=fr consulté en mois de mars 2019

[62] « L'Algérie attachée au développement d'un dialogue "responsable et fructueux" avec l'OTAN», publié le 13/04/2016, disponible en ligne [En ligne] : http://www.mae.gov.dz/news_detail.aspx?footer=1&news_id=3959 consulté en mois de mars 2019

[63] « Assemblée nationale XIVe législature Session ordinaire de 2012-2013 Compte rendu intégral Première séance du mardi 12 mars 2013 », [En ligne], consulté le 15 juin 2013, disponible sur : URL : http://www.assemblee-nationale.fr/14/cri/2012-2013/20130170.asp consulté en mois de mars 2019

[64] بن أحمد محمد "خفايا الدور الجزائري في حرب فرنسا بشمال مالي، القصة الكاملة لفتح المجال الجوي أما ما الطائرات الفرنسية"، الخبر، 20 جوان 2014،ص8-9.